دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد

The Role of Transparency International in Rationalizing Governance and combating Corruption

م.م. عبد الرحمن محمد عيسى
Assist.Lect. Abdulrahman Mohammad Isa
College of Politic Science_Al Nahrain Uni. – Iraq
abdulrahma.isa١٩٩٥@gmail.com

أ.م. علي مراد كاظم
Assist.Prof. Ali Murad Kadim
Presidency of Kerbalaa Uni. -Iraq
aliimurad٩٠٠@gmail.com

المستخلص

اذا ما اردنا في بداية البحث ان نعرف منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) والتي هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع مختلف انحاء العالم ، وتعمل تلك المنظمة بمجالات عدة اذ انها تقوم المنظمة بتنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات الهادفة إلى ترشيد الحكم ومكافحة الفساد، وتلعب دورًا هامًا في تعزيز النزاهة والحوكمة في القطاعين العام والخاص ، ويمكن تلخيص البعض من جوانب اساسية في دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد واهمها

١. تقييم العمل ومراقبة اوجه الفساد: اذ انها تعمل على تقييم مستويات الفساد في الدول والعمل على تصنيفها وفقًا لمؤشرات الفساد الدولي الذي تعمل على اصداره بالاعتماد على استطلاعات الرأي وتقارير المؤسسات الدولية، ويوفر صورة عامة عن مستوى الفساد في الدول المختلفة.
٢. تعمل المنظمة على بث و تعزيز الوعي حول الفساد وابراز أثره السلبي على التنمية والمجتمعات ، كما انها تقوم بالدعوة إلى تحسين النظم القانونية والتشريعات المتعلقة بالنزاهة والشفافية، وتشجع على اعتماد معايير دولية لمكافحة الفساد.
٣. السعي الى بناء القدرات: اذ انها تقدم الدعم والتوجيه والمشورة للحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني في تعزيز النزاهة وتطوير استراتيجيات مكافحة الفساد، تقوم بتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية وتبادل المعرفة والخبرات.
٤. عقد التحالفات والشراكات عبر بناء شراكات قوية مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأفراد المهتمين بمكافحة الفساد تعزز المنظمة التعاون الدولي وتبادل المعلومات والأفكار لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

نشر الشفافية والنزاهة و تعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص عبر تشجيع الاعتماد على الممارسات الشفافة وتعزيز حق الوصول إلى المعلومات والرقابة المستقلة

Abstract:

If we want at the beginning of the research to know Transparency International, which is a non-governmental organization that aims to promote transparency and combat corruption in all parts of the world, and that organization works in several areas as it implements many activities and initiatives aimed at rationalizing governance And combating corruption, and plays an important role in enhancing integrity and governance in the public and private sectors. Some of the basic aspects of the role of Transparency International in rationalizing governance and combating corruption can be summarized, the most important of which are:

١. Evaluation of work and monitoring of aspects of corruption: as it assesses levels of corruption in countries and works to classify them according to the international corruption indicators that it works to issue based on

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

opinion polls and reports of international institutions, and provides a general picture of the level of corruption in different countries.

٢. The organization works to spread and enhance awareness about corruption and highlight its negative impact on development and societies. It also calls for improving legal systems and legislation related to integrity and transparency, and encourages the adoption of international standards to combat corruption.

٣. Seek capacity building: as it provides support, guidance and advice to governments, institutions and civil society in promoting integrity and developing anti-corruption strategies, it organizes workshops and training courses and exchanges knowledge and experiences.

٤. Forging alliances and partnerships by building strong partnerships with governmental institutions, non-governmental organizations, the private sector, the media, and individuals interested in combating corruption. The organization promotes international cooperation and exchange of information and ideas to enhance anti-corruption efforts.

٥. Spreading transparency and integrity and promoting a culture of transparency and integrity in the public and private sectors by encouraging reliance on transparent practices and enhancing the
right of access to information and independent oversight.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

المقدمة

يعد مفهوم الحوكمة الرشيدة او الحكم الصالح او الحكم الرشيد من ابرز ما جرى تداوله في المدد الاخيرة لاسيما من قبل الكتاب في مجال التنمية وتطورها واليات البناء الديمقراطي ، كما وان تطور هذا المفهوم قد القى بظلاله على العالم بما في ذلك الدول العربية التي بدأت بتبني المفهوم اضافة الى مختلف وكالات التنمية والمنظمات الغير حكومية حتى ان الكثير من المساعدات الائتمانية للدول النامية اصبحت مشروطة بتبني الحوكمة ، والحديث عن الحكم الرشيد او الصالح يعتبر موازي للحديث عن التنمية المستدامة وهو من ضمن مفاهيم الديمقراطية واعادة بنائها واصلاح الهياكل الاقتصادية وسوق العمل وابراز دور القطاع الخاص وفتح افاق اوسع نحو اشتراك الجمهور في العمل السياسي والاقتصادي وهنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني كعامل مهم في هذا الدور ومن خلال ذلك نستطيع ان نسلط الضوء على مفهوم الحكم الرشيد الذي برز خلال العقدين الاخيرين لاسيما من قبل مؤسسات الامم المتحدة لإضفاء واعطاء حكم قيمي لإدارة وممارسة السلطة السياسية وادارة مختلف شؤون المجتمع المدني بهدف تطويره وتقديمه ، وتحقيق رفاه المجتمع وتطوير المواطن والاهتمام بمختلف جوانب الحياة مما يحقق استقراراً مجتمعياً منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) والتي هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع مختلف انحاء العالم ، وتعمل تلك المنظمة بمجالات عدة اذ انها تقوم المنظمة بتنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات الهادفة إلى ترشيد الحكم ومكافحة الفساد، وتلعب دورًا هامًا في تعزيز النزاهة والحوكمة في القطاعين العام والخاص ، ويمكن تلخيص البعض من جوانب اساسية في دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد .

اشكالية الدراسة :

تنطلق الاشكالية من خلال الموضوع الذي يجري تسليط الضوء عليه الا وهو دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد ومديات هذا الدور وهل القرارات الزامية وماهي اسباب التزام بعض الدول بتوصياتها واخفاق الاخرى .

فرضية الدراسة :

على وفق الاشكالية اعلاه فأن الدراسة تفترض ان ترشيد الحكم ومكافحة الفساد من اهم الامور التي يقتضيها تحقيق الحكم الرشيد وبالتالي ان دور منظمة الشفافية يلعب دوراً في ذلك مع وجود فروق في الالتزام والتطبيق .

هدف البحث :

يهدف البحث الى :

١- تعريف الحكم الرشيد وبيان اهميته وتحليل دور منظمة الشفافية الدولية وتحليل الدور الذي تلعبه في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد و استعراض الأنشطة والمبادرات التي تنفذها المنظمة وتأثيرها على المستوى الدولي والمحلي.

٢- تقييم تأثير المنظمة ودورها في مكافحة الفساد: عبر دراسة تأثير المنظمة ومدى نجاحها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد و تقييم تأثير المنظمة على السياسات والممارسات المتعلقة بالحكم ومكافحة الفساد.

٣- تحليل اهم التحديات التي تواجه عمل منظمة الشفافية الدولية في تحقيق أهدافها ، و تقديم توصيات حول الفرص المستقبلية التي يمكن أن تساعد في تعزيز دور المنظمة وزيادة تأثيرها في مكافحة الفساد.

٤- اثر عمل المنظمة على استكشاف كيفية تأثير عمل المنظمة على حكومات الدول والمؤسسات والمجتمعات، سيتم دراسة الأمثلة والدراسات الحالية التي توضح كيفية تحقيق التغيير وتحسين النزاهة والحوكمة بفضل جهود المنظمة.

٥- وضع توصيات وتوجيهات لتعزيز دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد، وتشمل هذه التوجيهات المقترحة استراتيجيات لتعزيز التعاون الدولي وتطوير القدرات وتعزيز الشفافية والنزاهة في مختلف القطاعات.

هيكلية البحث :

جرى تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسية وعدة فروع لكل محور وعلى النحو الاتي : اذ حمل المحور الاول عنوان : الحكم الرشيد والفساد (مقاربة نظرية ومعرفية) اما المحور الثاني كان بعنوان : منظمة الشفافية العالمية واخيراً فأن المحور الثالث اختص بموضوع دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد .

المحور الاول

الحكم الرشيد والفساد (مقاربة نظرية ومعرفية)

تعد قضايا الفساد وسوء الحكم من المسائل التي تشغل الرأي العام المحلي والعالمي، لما له من اثر مباشر على نوعية الحياة ومستوى التنمية في كثير من المجتمعات، اذ حاولت الكثير من الدراسات والبحوث والحركات الدينية والإصلاحية إيجاد جملة من الحلول والمعالجات الكفيلة بتحديد مواطن الخلل ووصف الحلول لهذه المشكلة التي تؤرق حياة الناس وتقوض كل جهود ومسيرات البناء والتطوير، وفي سياق هذه الجهود تمت بلورت فكرة ومعطى الحكم الراشد كبديل ناجع وفعال في مكافحة مظاهر الفساد وتنمية وتفعيل الأداء وإنتاج الفعالية وإشباع الحاجات بأحسن الخدمات من خلال تطوير وتجسيد معايير معينة لأجل هذا الهدف، على أن الحكم الراشد لا يقتصر في مفهومه على الإطار المحلي الضيق بل يمتد ليشمل المجال العالمي عبر ترشيد الممارسات العالمية، وتنويع الفاعلين العالميين من اجل إقرار معايير وقواعد عالمية تسمح بتحقيق العدالة على المستوى العالمي وصولا إلى المستوى المحلي، وعليه سنتناول هذا المحور وفق الاتي:

١. الحكم الرشيد: (المفهوم ــ المعايير)

أ. مفهوم الحكم الرشيد

ان مصطلح الحكم الرشيد ذو اصل يوناني ويعرف باليونانية (habeman) ومن ثم تم تداوله في فرنسا خلال القرن ١٣ إذ عرف بـ (Gomance)، كما عرف باللاتينية بـ (Gaberriere) وبرز مصطلح الحكم الرشيد بشكل أكثر إذ استخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية تحت اسم (Bonne governance)،[١] وقد ترجم إلى العربية إلى عدة معاني " ، وبدأ الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد في كتابات البنك الدولي لأول مرة عام ١٩٨٩ كنتيجة لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي (التكييف الهيكلي) التي قام بها البنك الدولي في نهاية عقد التسعينات من القرن ٢٠ في الدول النامية، مما أدى الى طرح سياسات تقوم على الإصلاح السياسي والمؤسسي تشمل: اصلاح نظام الحكم وتفعيل النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وحماية الحريات والحقوق المدنية، أي أن الإصلاح الاقتصادي لا يتحقق إلا بوجود إصلاحات سياسية وإدارية ، فاصبح تحقيق الحكم الرشيد يأخذ ثلاثة ابعاد رئيسة : سياسي واداري

[١] عبد القادر حسين ، محاضرات في الحكم الرشيد ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص ٥ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

واقتصادي، وقد عرف الحكم الرشيد بتعريفات عدة تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية لمنظمات ومؤسسات دولية يمكن ايجازها بالاتي :

- يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد " بانه الطريقة او الوسيلة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية.[٢]
- كما عرفه صندوق النقد الدولي بانه مفهوم واسع لجميع جوانب الحكم ويشمل الالتزام بسيادة القانون والسياسات الاقتصادية والتنظيمية ، ويتضمن هذا التعريف بعدين من ابعاد الحكم الرشيد هما البعد القانوني المتعلق بالالتزام بسيادة القانون والآخر البعد الاقتصادي المتعلق بالسياسات الاقتصادية . [٣]
- وقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بانه إدارة السلطة لشؤون المجتمع على المستويات كافة من خلال اليات تتيح للإفراد والجماعات تحقيق مصالحهم وممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم، ويركز هذا التعريف على تطور مفهوم الإدارة من إدارة تقليدية الى إدارة متجاوبة ومتطلبات المواطنين وتستخدم الآليات المناسبة بشفافية وتكون مسؤولة امام المواطنين .[٤]
- كما عرفته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بانه القدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان حد ادنى من الضمان الاجتماعي.[٥]
- وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد " بانه الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة ، وخلق اليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليس منيا .[٦]
- كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ الحكم الرشيد على انه الحكم الذي يعزز ويدعم ويسون رفاه الانسان وتقوم على توسيع القدرات البشر وخياراتهم وترسيم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل فئات المجتمع كافة تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة امامة لضمان مصالح جميع افراد الشعب.[٧]

ويعد تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي وتعريف تقرير التنمية الانسانية أكثر شمولية من تعريف البنك الدولي إذ لم يقتصر التركيز على الجانب السياسي للمفهوم انما شمل الجوانب الاقتصادية والادارية والتنموية.

ب. معايير الحكم الرشيد

ثمة عناصر يستند عليها الحكم، تُسمى معايير للحكم الرشيد أظهرتها العديد من الدراسات، ومراكز البحث العلمي التي تناولت موضوع الحكم الرشيد وجعلته في صلب اهتماماتها في سياق المؤثرات التي لها علاقة بواقع أداء المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتتمثل بالاتي:

- **الشفافية**

وهي مبنية على التدفق الحر للمعلومات، ويجب أن تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات قابلة للمعرفة والوصول المباشر من قبل المهتمين بها، والمعلومات يجب أن تكون كافية وقابلة للفهم وتسهل عملية الرقابة والمساءلة.[٨]

كما تعني أيضاً أن صناعة القرارات وتنفيذها تجري وفق القواعد وتعني أيضاً أن المعلومات متاحة، ويمكن أن تصل مباشرة إلى أولئك المتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها والتزام منظمات الإدارة العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة وهنالك العديد من المشكلات التي تواجه تطبيق الشفافية ويمكن ايجازها بالاتي:[٩]

- صعوبة تحقيق أولويات الأهداف المراد تحقيقها، وبالتالي فإن كثرة الأهداف وتداخلها يجعل من الصعب وضع أولويات للتنفيذ، الأمر الذي يسبب إعاقة للشفافية الإدارية. ت. الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير، ما يؤدي إلى بعثرة الجهود وضياع التنسيق بين أجهزة الإدارة.
- الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين والتعقيد في الإجراءات.

- **المساءلة**

وتعني أن صناع القرار في الحكومة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجمهور دون استثناء، وهي تعني حصر الرقابة على أعمال الحكومة والخضوع لها، وهي أحد المبادئ التي يجب أن تتوفر في النظام الديمقراطي انسجاماً مع المبدأ الذي يقرر أن لا مسؤولية بدون مساءلة .[١٠]

- **الاستجابة**

وتعني ان تكون الوزارات والعمليات فيها تسعى لتلبية احتياجات وخدمة أصحاب المصلحة ويطلق عليها البعض الخدماتية، وهي من سمات أغلب منظمات الخدمة العامة، وقد تم إدراجها من قبل (UNDP)

كأحد الخصائص المهمة في حاكمية المنظمة العامة حتى تتمكن المؤسسات والآليات المستخدمة من خدمة الجميع دون استثناء، ولا بد من وجود إطار زمني ملائم، تقدم من خلاله المؤسسة خدماتها وتقوم بعملياتها، وهذا يعني بالضرورة وجود

[٢] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، الصراع والأمن والتنمية ، واشنطن ، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة العربية ،٢٠١١، مصر.

[٣] صندوق النقد الدولي ، اصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى ، سلسلة إدارات صندوق النقد الدولي،٢٠٢١، الرقم ٢٠/١ واشنطن: إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى.

[٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP): إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،١٩٩٧، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[٥] ليلى البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الحكم الرشيد والتنمية في القاهرة ٢٠٠٣ .

[٦] معن ثابت عارف وهاشم محمد سعيد رشيد، معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤) مجلد (٣)، العدد (١)، بحث منشور في مجلة جامعة التنمية البشرية، اذار ٢٠١٧، ص ١٨٤.

[٧] نبيل البابلي ، الحكم الرشيد (الابعاد والمعايير والمتطلبات المعهد المصري للدراسات ، تقارير سياسية، ٢٠١٨، ص١٢.

[٨] المصدر نفسه، ص٥.

[٩] معن ثابت عارف وهاشم محمد سعيد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

[١٠] حيدر نعمة بخيت ، الحكم الصالح في العراق (دراسة في بناء الدولة) بحث في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢٨) السنة التاسعة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩، ص ١٠٩ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

درجة من التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع، وتعديل عمليات التنفيذ أو أطر القرارات، بناء على ذلك.[١١]

- **المساواة والعدالة**

يقصد بهذا المعيار العدل الاجتماعي والمساواة، بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالاً ورجالاً وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية،[١٢] كما أن هذا المعيار يفرض على الحكومة التعامل مع الجميع بالتساوي، وأن تحمي حقوق الجميع بنفس القدر، وأن الاستبعاد والتمييز يجب ألا يكون لها وجود عند تقديم الخدمات العامة من قبل الحكومات، فالمساواة في صورتها المجردة عدم التمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الجنس، لأن البشر كلهم متساوون في التكاليف والأعباء العامة والحقوق والحريات العامة السيد، ١٩٩٧: ١). كما تعد المساواة بالنسبة للمبدأ الديمقراطي بمثابة الروح من الجسد، وبدونها ينتفي معنى الديمقراطية، وفي حقيقة الأمر فإن مبدأ المساواة بين الناس من المبادئ ذات الأهمية البالغة التي نادت بها الأديان السماوية قبل الشرائع الوضعية التي من صنع الإنسان.

- **سيادة القانون**

يقصد به مبدأ المشروعية، وهو خضوع الجميع حاكماً ومحكومين لحكم القانون، وعليه يجب خضوع المحكومين سواء في علاقاتهم مع بعضهم أم علاقاتهم بسلطات الحكم في الدولة لحكم القانون، وكذلك خضوع سلطات الدولة المختلفة لحكم القانون سواء في علاقاتهم فيما بينها أم علاقاتهم بالأفراد، كما أن وجود القانون العادل، وتطبيقه على الجميع بدون تمييز أو محاباة، هو من مبادئ الحكم الرشيد، ويعتبر من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، وتأمين مقومات معيشية كافية، وحماية البيئة وتجديدها.[١٣]

- **المشاركة**

تعد المشاركة مكوناً فاعلاً من مكونات التنمية الإنسانية، إذ تُسهم في عملية صنع القرارات التي توثر في حياة المواطنين من خلال مؤسسات شرعية تقوم على حرية التنظيم والتعبير، وينبغي على جميع المواطنين الأفراد أن يكون لهم صوت في عملية صنع القرار؛ إما بصورة مباشرة أو عن طريق المؤسسات الوسيطة، وهذه المشاركة لا بد لها من أن تكون مبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير عنها، كذلك أن تكون قادرة على المشاركة البناءة .[١٤]

كما أن المشاركة أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الرشيد وهي من العلاقات الدالة على رشاده، ومن المؤشرات على مدى كفاءته، ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وصابية التشريع وحسن الإدارة المحلية، وأيضاً تعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.[١٥]

- **التوافق**

تسوية المصالح المختلفة للوصول إلى توافق عام حول أهم مصالح الجماعة والسياسات وآليات التطبيق قدر الإمكان، وهناك العديد من الجهات الفاعلة، ووجهات النظر في المجتمع ؛ لذلك فإن الحكم الرشيد يتطلب توفيق بين هذه الجهات، وتقريب بين وجهات النظر لأصحاب المصالح في المجتمع، للوصول إلى توافق واسع في المجتمع، على ما هو في مصلحة المجتمع ككل، كما يتطلب وجود منظور واسع النطاق، وطويل الأجل على ما هو مطلوب للتنمية المستدامة، وكيفية تحقيق أهداف التنمية.[١٦]

- **الرؤية الاستراتيجية**

وهي خريطة الطريق التي توضح مسار المنظمة، بحيث توفر معلومات محددة عن التقنية والتركيز والعملاء والأسواق الجغرافية والإنتاجية التي تتبعها المنظمة والإمكانات التي تسعى لتطويرها ونوعية المنظمة التي ترغب الغدارة في تحقيقها مستقبلاً.[١٧]

٢. الفساد: (المفهوم _ الانماط)

أ. **مفهوم الفساد:** تشتق كلمة الفساد لغوياً من الفعل فسد يفسد، فسادا، والمفسدة ضد المصلحة، فالفساد لغة يعني البطلان، كما يراد به لغويا أخذ المال ظلما، وتعني أيضا التلف والجدب، ويفسر الفساد علميا بمعنى التحلل العضوي للمادة بفعل الجراثيم أو البكتيريا ؛ كما جاء تفسير معنى كلمة Corruption بالانجليزية: السبب في التغيير أو التحول من الصالح إلى السيئ (cause to change fromes good to bad) وتحتمل معاني : عدم النزاهة dishonest / الأذى wicked السوء bad / الفساد القابل للرشوة venality)،[١٨] اما اصطلاحا تتنوع التعاريف المقدمة للفساد، وفي تقديرنا هذا راجع لاختلاف نظرة الباحثين للفساد، باختلاف تخصصاتهم العلمية واتجاهاتهم الفكرية، ولعل أبرزها:

- تعريف صاموئيل هنتنغتون (Huntington) : " هو سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة.
- تعريف روبرت كليتغارد (Robert Klitgaard :) : " الفساد هو سوء استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص عبر التعاملات غير الرسمية دليل الأعمال الفاسدة يتضمن الرشوة والابتزاز محاباة الأقارب والاحتيال، وضع اليد على المال العام دفع الرشاوي إلى المسؤولين الحكوميين لقاء تسريع معاملات تقع ضمن سلطتهم القضائية والاختلاس، و رغم ميل الناس إلى اعتبار الفساد مسؤولية حكومية إلا أننا نجده في القطاع الخاص، الذي نجده ينخرط في أشكال الفساد بشكل يتجاوز الفساد الحكومي.[١٩]

[١١] المصدر نفسه، ص١١١.

[١٢] دارون اسيموجلو وجيس ... روبنسون، لماذا تفشل الأمم اصول السلطة والازدهار والفقر ، ترجمة: بدران حامد ، الدار الدولية للاستثمار والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥، ص ٥-٩

[١٣] عاصم علي حسن الشرفي، اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، مجلة اشراقات تنموية، العدد ٢٦ ،، ٢٠٢١، ص٣٤.

[١٤] المصدر نفسه، ص٣٥.

[١٥] نجلاء مهدي محسن ، دور احكام العدالة الانتقالية في تحقيق الحكم الرشيد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت، المجلد ٦ ، العدد ٢،٢٠٢١، ص١٠.

[١٦] المصدر نفسه، ص١٣.

[١٧] رضوان محمود المجالي، الحكم الرشيد في الأردن: قراءة في مؤشرات مكافحة الفساد، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٨ ، العدد ١٢٤،٢٠١٣، ص٢٣.

[١٨] عادل جار الله معزب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية برلين : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠، ص٣٢.

[١٩] عربي محمد، الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة مقارنة مع فلندا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، المجلد (١)، العدد (٢٨)، ٢٠١٧، ص٦

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

- تعريف دانيال كوفمان (D Kofmann) : " هو استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية " هذا التعريف يتفق في معظمه مع رؤية المؤسسات الدولية:

- تعريف البنك الدولي (World Bank): "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من اجل المصلحة الشخصية ".

- تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): " هو علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة من الأفراد "(٤) . تعريف منظمة الشفافية الدولية (TI) : "سوء استعمال السلطة من اجل تحصيل ربح أو منفعة خاصة، الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات البلدان النامية من حيث تعميق مستويات الفقر المتوافقة مع قصور في الأداء.

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): " هو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس" (٦) وعلى هذا الأساس نلاحظ أن اغلب هذه التعاريف تنفق على أن الفساد مرادف لإساءة استعمال السلطة العامة لمنافع شخصية.[٢٠]

بناءا على ما سبق، يمكن تعريف الفساد بأنه " مجموع الممارسات و/أو السلوكيات الغير مشروعة من جانب موظفي القطاع العام المتمثل أساسا في استغلال وضعهم الوظيفي من اجل تحقيق مكاسب خاصة، بما يصطلح عليه بظاهرة شخصنة الشأن العام، وهو ما يتعارض مع مقاصد الخدمة المدنية، ولعل من الصواب القول بأن الفساد لا يخص المؤسسات الحكومية فقط، بل يمتد إلى مؤسسات القطاع الخاص التي قد تنخرط في مستويات عليا من الفساد، يتخذ الفساد أشكالا متنوعة لعل أبرزها:
الرشوة المحسوبية الاختلاس الابتزاز / تبييض الأموال / أنشطة الجريمة المنظمة..."

ب. انماط الفساد

ان الفساد ظاهرة مرضية اجتماعية تهدد كيان الدولة والمجتمع وتُضعف منظومة القيم، وتكرس الفقر والتخلف، وتشل مؤسسات الدولة وتعرقل مسارات التنمية وبرامجها، ان للفساد انعكاسات خطيرة على بناء الدولة والمجتمع، ويستشري داء الفساد في البلدان التي تمر بأزمات وظروف معقدة خاصة في مراحل الانتقال والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتتعاظم ظاهرة الفساد في ظل انعدام الامن والصراعات السياسية والعنف وغياب دور القانون، إذ تُهيأ هذه الاوضاع الوسط الملائم لنمو الفساد الذي تطال مخاطره الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، فالفساد ظاهرة مركبة ذات أنماط سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وادارية، وقانونية[٢١].

- الفساد السياسي

الفساد السياسي هو الفساد الذي يسري في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، وفي الاحزاب السياسية وكل من يعمل في المجال السياسي بغض النظر عن المواقع و الانتماءات ، وهو سلوك منحرف عن الادوار الرسمية المتحددة بالوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة خلافاً للقانون[٢٢]، ومن مظاهر الفساد السياسي رشوة الناخبين لضمان الحصول على أصواتهم لصالح القابضين على السلطة وعدم القبول بالتداول السلمي للسلطة والسعي للتشبث بها، والتأثير على المشاركة السياسية بمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية ومصادرة حرية إرادتهم في الاختيار، وعدم القبول بالنقد وكشف أوجه الفساد الذي يمارسه من يحكم والجماعات المنتفعة من وجوده[٢٣].
وينمو الفساد وينتشر في غياب الحكم الصالح، وهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن المجتمع بشكل سليم، وتربط هذه المؤسسات فيما بينها، وبين الافراد شبكة من علاقات الضبط والمراقبة والمسائلة بواسطة أفراد المجتمع، ومن يمثلهم بهدف تحقيق الصالح العام.
ويكون للنظام السياسي دور كبير في التشجيع على الفساد في ظل تردي الاوضاع الامنية وحالة عدم الاستقرار، وإتباع نظام المحاصصة في اشغال المواقع الوظيفية دون الالتفات الى معايير الاختصاص والكفاءة والخبرة والنزاهة، والاعتماد على الولاء لمن في المنصب والسلطة، او الولاء لكتلة سياسية معينة، مع شيوع الولاءات الفرعية التقليدية على حساب الانتماء الوطني وغياب دور الانظمة الرقابية والتستر على المفسدين وحمايتهم[٢٤].

- ثانياً: الفساد الاجتماعي

ينمو الفساد في بيئة اجتماعية معينة، فطبيعة البيئة الاجتماعية وقيمها وتقاليدها والثقافة السائدة فيها قد تساعد على نمو الفساد واستشرائه، أو قد تعمل على كبحه، ويرتبط ذلك بالموروث التاريخي وتأثير الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد وطبيعة نظامه السياسي[٢٥]، وهناك عوامل وأسباب اجتماعية تؤدي الى تفشي الفساد وهي:
سيادة القيم التقليدية الموروثة التي ترسخ الفساد وتنشره مثل الانتماءات والولاءات العشائرية والدينية والطائفية والعرقية، إذ تشجع هذه القيم على التستر على الفساد والتغاضي عنه، كما تشيع المحسوبية ومخالفة اللوائح والقواعد الوظيفية ويصبح الفساد مع مرور الزمن جزءاً من ثقافة المجتمع[٢٦].
تراجع الاخلاق وتدهور منظومة القيم وهي تشكل أهم عناصر بناء الشخصية والسلوك الاداري لشاغلي المواقع الوظيفية العامة، فالأخلاق تمثل جوهر المنظومة الادارية، ويشكل انهيار منظومة القيم والاخلاق المدخل الاجتماعي للفساد[٢٧].
ويزيد من الفساد شعور الافراد بأهمية الانتماءات الفرعية التقليدية وسموها على الانتماء الوطني، عندما تمنحهم الاحساس بالحماية والاعتبار المعنوي وتضمن لهم اشغال المواقع الوظيفية العامة دون اعتبار لمعايير الكفاءة والتخصص، وتعد هذه الظاهرة من نتائج انهيار النظام القيمي للأفراد[٢٨].

[٢٠] الهام سهل عبد الله، العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الاداري مجلة زانست العلمية ، الجامعة اللبنانية الفرنسية ، مجلد (٤)، العدد (٢)، ٢٠١٩، ص ٤٤٢.
[٢١] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٤٦-٤٧.
[٢٢] حمدي عبد العظيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.
[٢٣] المصدر نفسه، ص٦٥.
[٢٤] جاسم محمد الذهبي، التطور الاداري: مداخل ونظريات ـ عمليات واستراتيجيات، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٥٢.
[٢٥] حسين جابر عبد الحميد الخاقاني، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨.
[٢٦] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، مصدر سبق ذكره، ص٦١.
[٢٧] علي عبد الحسين حميد العامري، دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٠، ص١٢٠.
[٢٨] جاسم محمد الذهبي، التطور الاداري، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

ويمثل الفساد في بعده الاجتماعي قصوراً ثقافياً ناتجاً عن عدم استيعاب فكرة الدولة التي تقدم الخدمات للمجتمع من خلال مرافقها العامة مقابل ما يدفعه أفراده من ضرائب ورسوم، وعندما يجهل الفرد دور الدولة وصلته بها وما توفره له فأنه سيغدو أكثر إستعداداً لاستغلال الوظيفة العامة التي يشغلها لتحقيق منافع ذاتية، وتنبع خطورة هذا النوع من الفساد من تغلغله في الثقافة والبيئة الاجتماعية فيفقد المجتمع القدرة على التمييز بين السلوك النزيه والسلوك الفاسد، ويتقبل الممارسات والقيم الفاسدة وترسخ لدى افراده نزعة التغاضي عنها[٢٩].

- ثالثاً: الفساد الاقتصادي

تعد الازمات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية غير المدروسة وسوء التخطيط، ومعدلات النمو المنخفضة وتدني مستوى الدخل لدى المواطنين في مقدمة الاسباب الاقتصادية للفساد، فيندفع غير المحصنين للانجراف في منزلقات الرشوة والاختلاس وهي من مظاهر الفساد[٣٠]، ومن الاسباب الاقتصادية للفساد التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع، وعدم التوازن والعدالة في سلم الرواتب والاجور، ويؤدي ذلك الى ظهور فئة ثرية مقابل شرائح واسعة محرومة في المجتمع[٣١]، بسبب تفاوت الدخل والثروة وتوزيعها بين افراد المجتمع وهي المدخل للفساد ويشجع تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية والدور المركزي للقطاع العام على الفساد، فالأفراد يميلون بطبعهم لتقديم الرشوة والهدايا للمسؤولين في القطاع العام لتخطي القواعد والإجراءات العامة وتجاوزها للحصول على مقاولات وعقود تعود عليهم بمبالغ كبيرة، ومن مجالات الفساد في القطاع العام سوء استغلال كبار الموظفين للسلطة والصلاحيات المخولة لهم في التحكم بالأسعار وفرض القيود على الاستيراد، وفي منح التصاريح والرخص وحقوق الانتاج والتسويق، مقابل حصولهم على الرشوة وغيرها من المكاسب غير المشروعة[٣٢].

ومن أنماط الفساد الاقتصادي تركيز السلطة لاتخاذ القرارات الاقتصادية في مؤسسات عامة ذات صلاحيات واسعة مع ضعف في آليات الرقابة والمسائلة ويأتي الفساد هنا عن طريق هدر الموارد العامة وسوء إدارتها وتحولها الى ثروات خاصة للموظفين المسؤولين عن ادارتها[٣٣].

المحور الثاني

منظمة الشفافية العالمية

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية - تطوعية تمثل التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد في شكل مجتمع مدني عالمي، برز في سياق التحولات العالمية الكبرى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تضم مجموعة من الأفراد من مختلف الاتجاهات والانتماءات الفكرية والمهنية والاجتماعية والوطنية المتعددة، يجمعهم حس مشترك بخطورة الظاهرة (أي: الفساد) التي تقوض كل جهود التنمية ووعي متبادل بضرورة مقاومتها والقضاء عليها بكل السبل.[٣٤]

١. منظمة الشفافية العالمية (النشأة- التنظيم)

أ. نشأة منظمة الشفافية

بالرغم من تعدد الشخصيات التي ساهمت في بعث الحركة العالمية لمناهضة الفساد، إلا أنه يمكن القول بان الألماني (بيتر إيغن (Peter Eigen) وهو أحد كبار الموظفين السابقين في البنك الدولي والذي يتمتع بخبرة واسعة في قضايا التنمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد لعب دورا بارزا في نشوء المنظمة: كان يشغل منصب المدير الإقليمي للبنك الدولي في شرق إفريقيا الذي كان مقره في نيروبي" ولم يكن مهتما بقضايا الفساد، لكن وبحكم خبرته لاحظ الأثر المدمر للفساد، واقتنع بضرورة التصدي له من اجل تحقيق التنمية المستديمة، لكنه اصطدم برؤية البنك الدولي المبدئية التي اعتبرت بان التطرق لمسالة الفساد سينتهك متطلبات ميثاق البنك بالامتناع عن النظر في الاعتبارات السياسية عند اتخاذ القرارات، وبالتالي لم يكن هذا الخيار مطروحا في أدبيات البنك الدولي، فعبر عن استيائه من عدم رغبة البنك في التغيير من الداخل، فتعاقد مبكرا، وقام بعقد سلسلة لا متناهية من الاجتماعات الصغيرة مع المهتمين بقضايا الفساد والمستعدين للمساعدة كمدراء الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم ومسؤولين في مجال التنمية وصحافيين وأكاديميين ومحققين مؤسساتيين ومنظمات غير حكومية بارزة ومهمة وقادة سياسيين من مختلف أنحاء العالم، مثل "أوسكار آرياس" الحائز على جائزة نوبل و كمال حسين وزير العدل والخارجية السابق في بنغلاديش، الغاية التي جمعتهم هي حب النزاهة والرغبة في مجتمع نظيف تتمتع به المؤسسات العاملة (بالشفافية) التامة في عملها وتخضع فيه المساءلة) الدورية تقوم تلك الأعمال وترشدها للطريق القويم الذي يتيح في المحصلة (حكماً حسناً) مرضيا للجميع.[٣٥]

توجت هذه الاجتماعات واللقاءات بإنشاء منظمة الشفافية الدولية بصورة فعلية ورسمية في ماي من العام ١٩٩٣م، في ألمانيا وبالتحديد في جامعة غوتنغن الألمانية، بحضور أكثر من سبعين مشاركا يمثلون مختلف مناطق العالم، هدفها المعلن أنها منظمة أكاديمية تعمل على تقوية المجتمع المدني وصياغة تحالف يقود المجتمع إلى الحد من الفساد وتم التوقيع على الميثاق التأسيسي للمنظمة، وفي خلال أربع سنوات من عملها المتواصل في مجال مكافحة الفساد الدولي استطاعت المنظمة أن تقيم شبكة من الفروع، تضم ما يقرب من خمسة وسبعين فرعا في كافة أنحاء العالم، وبرغم التأكيد على الاستقلالية السياسية والمالية عن آراء وتوجيهات الحكومة في العمل في مجال مكافحة الفساد كمنظمة غير ساعية إلى الربح، إلا أن الحسابات السنوية للمنظمة تبين تلقيها هبات هامة من عدة مصادر حكومية ومؤسساتية، وبالرغم من الترحيب الجماهيري والنخبوي بالمنظمة في العديد من الأوساط الدولية، إلا أن المنظمة واجهت بالمقابل مجموعة من الانتقادات والشكوك من جانب

[٢٩] أحمد محمود نهار أبوسويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٠، ص٢٠-٢١.

[٣٠] فوزي حسين محمد، الفساد الاداري: اسبابه، نتائجه ومعالجاته في الفساد الاداري: أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ندوة قسم الدراسات القانونية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٣.

[٣١] جاسم محمد الذهبي، التطور الاداري، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٤.

[٣٢] المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢١.

[٣٣] احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية: اشكالية البحث والقياس في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦١.

[٣٤] حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩ نوفمبر ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[٣٥] عماد الشيخ داود عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب .٢٠٠٣، ص ٢٦٥ ٢٦٦.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

أوساط عديدة كرجال الأعمال والمتحدثين باسم الشركات العالمية الكبرى، وبعض التيارات المتنفذة في المؤسسات الدولية الحكومية كالبنك الدولي .[٣٦]

ب. التنظيم المؤسسي للمنظمة

تم الاتفاق في المؤتمر التأسيسي للمنظمة، على اختيار العاصمة الألمانية (برلين) لتصبح المقر الرسمي للمنظمة، وتم الاكتفاء بسكرتارية صغيرة يقودها مجلس تنفيذي وآخر استشاري: يتكون المجلس التنفيذي من ١٠ إلى ١٥ مديرا تنفيذيا، مع رئيسين ونائبين له يعملون قانونيا لمصلحة المنظمة، ويساعدهم مجلس استشاري منتخب يتألف من خبراء دولتين من مختلف النواحي الجغرافية والمهنية، يتولى التنسيق بين أنشطة الفروع (Charters) التي تتمكن من إنشائها في مختلف مناطق العالم ، يتطوع أعضاء مجلس الإدارة و المجلس الاستشاري للعمل لمصلحة منظمة الشفافية الدولية من دون أجر، ويشرفون على عمل الأمانة العامة المركزية في برلين وأكثر من ٧٠ فرعا قوميا في أنحاء مختلفة من العالم.[٣٧]

وفيما يتعلق بمسالة التمويل، فقد تم التأكيد على تفادي الاتكال بشكل مبالغ فيه على التمويل من مصدر معين أو فئة معينة لحماية استقلالية المنظمة، كما بدل جهد خاص للحيلولة دون الاعتماد الشديد على التمويل من القطاع العام، برغم ذلك، فإن عملية جمع الأموال من القطاع الخاص كانت دون سقف التوقعات إذ يمثل حوالي عشرة في المائة من ميزانيتها، ويأتي التمويل من عشرات الدول، وبعد التوقع لزيادة هامة في الأنشطة والدعم المؤسساتي بلغت النفقات العامة للمؤسسة مبلغا إجماليا قدر سنة ١٩٩٥ ب ٥٧٠ ألف دولار أمريكي لتتخطى مبلغ المليونين و ٥٧١ ألف دولار في العام ١٩٩٨.[٣٨]

٢. أسباب اهتمام منظمة الشفافية بالفساد:

تتعدد الدوافع نحو تبني استراتيجية مكافحة الفساد من جانب المنظمة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[٣٩]

أ. أسباب إنسانية (وذلك لإعاقة الفساد الكثير من عمليات التنمية، والتي تؤثر على نوعية الحياة للمواطن، وتنتهك حقوقه الإنسانية الأساسية في العيش الكريم).

ب. أسباب إصلاحية حيث يعوق الفساد أسلوب الحكم الصالح والخيار الديمقراطي الصحيح ونجاح إصلاح المؤسسات، خاصة في بلدان عالم الجنوب التي تعاني من مشكلات التحول إلى اقتصاد السوق، وهو ما يستدعي التكامل والتنسيق البناء بين جهود إصلاح المؤسسات وتطوير السياسات من جهة، وجهود مكافحة الفساد باعتباره المظهر المميز لسوء الحكم).

ج. أسباب أخلاقية (الإعاقة الفساد تكامل المجتمع ، من حيث تأثيره المباشر في منظومة القيم، المنتج لسلوكيات فاسدة، والمؤثر على بنية وتماسك المجتمع مع ما قد يفضي إلى أزمات سياسية واجتماعية كانتشار مظاهر العنف والجريمة في أوساط المجتمع)

د. أسباب اقتصادية التشويه الفساد للاقتصاديات الدولية، وبالتالي يؤثر على منافع الاقتصاد الفعال، ويعيق النمو الاقتصادي المطلوب).

المحور الثالث

دور منظمة الشفافية الدولية في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد

تعتبر ظاهرة الفساد وسوء الحكم من بين الظواهر المرضية التي عرفتها المجتمعات البشرية على نحو متفاوت، إلا أن عددا من العناصر تضافر منذ بدايات تسعينات القرن الماضي، محدثا انفجارا في الفساد في أنحاء مختلفة من العالم، تضمنت هذه العناصر: إزالة الضوابط وخصخصة الأسواق في دول الاتحاد السوفيتي السابق، ظهور فرص إبرام الصفقات الاقتصادية الدولية بين أطراف مختلفة في أنحاء العالم، وتسريع تكنولوجيات المعلومات وإضفاء طابع ديمقراطي نسبي عليها، وهي قادرة على نقل المعلومات والأموال مباشرة وبطريقة سرية في أنحاء الكوكب، لقد أوجدت هذه الظروف معا فرصة لازدهار ظاهرة لم يسبق لها مثيل هي (الفساد) بلا حدود، ان للفساد الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى التي يخلفها على مجموعة واسعة من المصالح، فالفساد يقوض الحكومة الجيدة، ويشوه السياسة العامة بشكل جوهري، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد ويؤذي القطاع الخاص ويضر بالفقراء على وجه التحديد قبل ظهور منظمة الشفافية الدولية سجل تقدم ضئيل في محاربة الفساد، سواء على المستويات الوطنية المحلية، أو العالمية، كما أن المؤسسات الدولية الحكومية مثل البنك الدولي الذي ورغم اقتناعه بان الفساد هو السبب والمعطى الأساسي لفشل كل بعد من أبعاد الحكم الراشد: المتمثلة في إدارة القطاع الخاص، والمساءلة والإطار القانوني للتنمية المعلومات والشفافية، إلا أن القسم القانوني في البنك الدولي أبدى معارضة شديدة لتطوير جدول أعمال لمكافحة الفساد بداية تسعينات القرن الماضي معتبرا أن ميثاق تأسيس البنك الدولي، يمنعه من التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، وبالتالي فان الفساد يتخطى صلاحيات البنك القانونية، وفي ظل هذه الظروف، نشأت منظمة الشفافية الدولية متبنيه خيار مكافحة الفساد كخيار استراتيجي لترشيد الحكم على المستوى العالمي والمحلي.

١. استراتيجية منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد

إن بناء استراتيجيات لمكافحة الفساد - من وجهة نظر المنظمة - يقتضي خلق بيئة للنزاهة بما فيها الشفافية والمساءلة، من خلال تعميق أسس النزاهة في العمل العام، عبر تجسيد مبادئ ومعايير المحاسبة والمساءلة والأمانة والإفصاح مع اعتماد مدونات سلوك، ومواثيق شرف أو أخلاقيات عمل في المؤسسات العامة.

كما تتعدد استراتيجيات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، والتي تقوم على ما يلي:[٤٠]

أ. خلق الوعي العام بمواجهة الفساد

تتعدد الأساليب المعتمدة، والاستراتيجيات التي تنتهجها ، في سبيل تنوير الرأي العام المحلي والوطني بخطورة الفساد، حيث تعمد منظمة الشفافية الدولية، وعبر فروعها المحلية، إلى نشر كراسات تعريفية بمظاهر الفساد وأسبابه، ونتائج وآليات مكافحته، وتوزيعها على نطاق واسع ؛ كما تقوم باستخدام الرسوم التعليمية أو المطبوعة على اليوميات (الرزنامة) أو الملصقات التي تعبر عن مظاهر الفساد بأسلوب هزلي وهادف، أو استخدام وسائل فنية (مسرحيات برامج إذاعية وتلفزيونية ...) ؛ بالإضافة إلى الدراسات

[٣٦] آن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. تر تانيا بشارة، دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت الكويت، ٢٠٠٥. ص٤١ ٤٢

[٣٧] المصدر نفسه، ص٣٣.

[٣٨] سمر عادل حسين ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السابع ، ٢٠١٤ ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته. ، ص ١٥١ – ١٢٠.

[٣٩] عماد الشيخ داود عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦.

[٤٠] شيماء عادل فاضل، على طارق جاسم ، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية، العدد ١٢ ، ٢٠١٨ ، دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مكافحة الفساد المالي والإداري، ص ١١٢ - ١٥٠ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

الاستطلاعية التي تمكن الجمهور من الاطلاع على ما يدور في المؤسسات العامة من استغلال للمال العام، ومظاهر الرشى وغيرها من مظاهر الفساد.[٤١]

كما ساعدت وسائل الإعلام منظمة الشفافية من خلال التغطية الإعلامية لجدول أعمالها، وفضح الممارسات الفاسدة، وإثارة مواضيع مثيرة للجدل تتعلق بالسلوكيات الفاسدة المسؤولين سابقين، وتبقى أكثر أداة فعالية هي نشر مؤشر مدركات الفساد، الذي يولد ردود فعل وطنية ومحلية – كما حدث في باكستان والكامرون" - مطالبة بالإصلاح ومعاقبة المسؤولين الفاسدين.

ب. تعزيز المحاسبة الأفقية:

من خلال تعزيز مقومات نظام المساءلة الأفقية، على النحو التالي:[٤٢]

- تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات: بتحديد الإجراءات والآليات والمدد الزمنية لتقديم الخدمة واطلاع الجمهور عليها، وإنشاء دواوين الشكاوى ووضع أنظمة ميسرة لعملها، وتمكين الجمهور من مراقبة أداء المسؤولين للخدمة المدنية عبر توعيتهم بحقوق وواجبات المواطنة.
- إصلاح البرامج والمؤسسات العامة، وتعزيز دور المجتمع المدني.

ج. بناء نظام النزاهة الوطني:

من خلال توسيع نطاق المساءلة الأفقية، عبر تعدد هيئات الرقابة والمحاسبة (البرلمانات وهيئات الرقابة العامة، وسائل الإعلام الحرة والمحاكم...) ويعبر النظام عن مقاربة شاملة لمكافحة الفساد، تقوم على إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية وإجراءات العمل، كما يقوم على منهج تدرجي من خلال مشاركة محلية مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع هذا الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، ويقوم هذا النظام على مايلي:

- الإطار المؤسسي ويشمل مختلف الأجهزة والإدارات الحكومية.
- الإطار القانوني: يتمثل في التشريعات التي تحمي المواطن من تعسف السلطة وتمنع انتشار الفساد. السياسات العامة تعبر عنها استراتيجيات التنمية التي تأخذ في الحسبان مصالح الجمهور بكل فئاته.

تتمثل أهداف نظام النزاهة الوطني في تحسين نوعية الحياة، وتحقيق التنمية المستدامة وضمان حكم القانون، تضطلع بها مختلف المؤسسات الدولية الوطنية والمحلية، التي تمثل أعمدة النزاهة، من اجل التأسيس للوعي العام وحماية قيم المجتمع، وتحقيق النجاعة القصوى، والاستفادة المثلى من الخدمات النوعية لمختلف شرائح المجتمع. [٤٣] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (١)

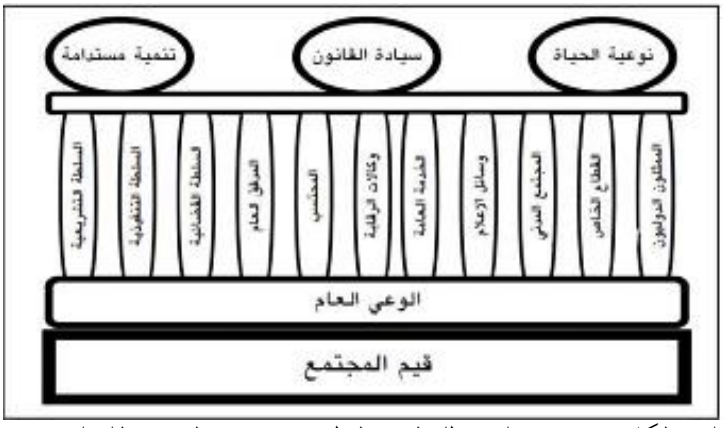

كما يرتبط كل عنصر من عناصر نظام النزاهة الوطني بمجموعة من القواعد والممارسات تمثل أدوات مركزية للعمل، وغياب أي عنصر منها يؤشر على ضعف في هذا العنصر أو ذاك والجدول التالي يوضح القواعد والممارسات المرتبطة بأعمدة النزاهة، حسب منظمة الشفافية الدولية:

[٤١] سمر عادل حسين، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع ، ٢٠١٤ ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، ص١٥١ – ١٢٠.

[٤٢] راجع المجلس التشريعي المنتخب، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، منظمة الشفافية الدولية، ص٤٦ وما بعدها.

[٤٣] منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المراز اللبناني للدراسات، بيروت، بدون سنة نشر.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

الجدول رقم (١) القواعد والممارسات المرتبطة بأعمدة النزاهة

العمل المؤسسي	القواعد والممارسات المركزية المطابقة
• السلطة التنفيذية • المجلس التشريعي البرلمان مجلس الشعبي • لجنة الحسابات العامة (في المجلس التشريعي) المدقق العام هيئة الرقابة العامة • القضاء • الإدارة الحكومية • وسائل الإعلام • المجتمع المدني • مؤسسة الوسيط • وكالات الرقابة / مكافحة الفساد • القطاع الخاص • المجتمع الدولي	• قواعد تضارب المصالح • انتخابات حرة ونزيهة • سلطة محاسبة كبار المسؤولين • إعداد التقارير العلنية • أخلاقيات الإدارة الحكومية • الاستقلالية والنزاهة والفاعلية • حق الوصول إلى المعلومات وإعطاء المواطنين صوتا • حرية التعبير • إدارة السجلات • القوانين النافذة والواجبة النفاذ • سياسة التنافس وقواعد المشتريات الحكومية • مساعدة متبادلة فعالة قانونية قضائية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب مرجع سبق ذكره، ص ٤٤

د. **إنشاء التحالفات ضد الفساد المحلي والدولي:**

العنصر الآخر في إستراتيجية منظمة الشفافية المؤسساتية، هو بناء تحالف طبيعي من المصالح، بتعبير رئيسها "بيتر إيغن من خلال الدعم الواسع النطاق المتوقع من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية وقطاع الأعمال: " إن الفساد يقضى على حماية حقوق الإنسان وتطبيق حقوق الملكية (الضرورية للأعمال) وتطوير المعايير المهنية (مثلا) في القانون والمحاسبة والهندسة وحماية الأولاد من الاستغلال والحفاظ على البيئة وبالتالي فان جاذبية الحركة المناهضة تعكس قدرتها على الجمع بين أطراف غريبة عن بعضها عادة. إن أهداف منظمة الشفافية العريض الذي تتشاركه أطراف كثيرة اليوم تعمل باسم المنظمات غير الحكومية وجمعيات الدعم والمطالبة بتحسين الحكم، هو تشكيل تحالفات بين الدولة والمجتمع المدني و القطاع الخاص.[٤٤]

- من هذا المنطلق حرصت منظمة الشفافية على إقامة صلات وثيقة مع أصحاب المصلحة الممثلين في: **مؤسسات العمل** التي تمثلها شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية، الذين أبدو استعدادهم التدريجي للانخراط في حملة مكافحة الفساد والتأسيس لأخلاقيات العمل مع انتشار مراكز الأبحاث والإصدارات والندوات وشبكات العمل في أنحاء العالم.
- **الحكومات** من خلال إدراك العديد من الدول للحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في أي جهد لمكافحة الفساد، وتعاونهم البناء مع فروع المنظمة، خاصة في إطار إقليمي كالاتحاد الأوروبي.
- **المؤسسات المالية الدولية:** من خلال إقناع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتماد مواقف أكثر قوة خيال الفساد.
- **الأفراد:** تؤكد منظمة الشفافية الدولية، بأن بناء التحالف ضد الفساد لم يكن ممكنا لولا القيادة والالتزام الفرديان لهذه الغاية من خلال الاستناد إلى شبكة كبيرة من المتطوعين والمحترفين رفيعي المستوى والنفاذ الذي يؤمنونه إلى صانعي القرارات الأساسيين، يجعل منظمة الشفافية بلا شك أقوى من عدة مجموعات تقليدية، كما يساهم الأكاديميون بشكل نشيط في أعمال المنظمة من خلال إجراء الأبحاث ونشرها.

هـ. **بناء الفروع القومية الفاعلة:**

انشات منظمة الشفافية الدولية شبكة الفروع الوطنية التي أصبحت أساس أنشطتها، والتي تمثلها منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد في أكثر من سبعين دولة حيث تجذب فروع المنظمة الوطنية أشخاصا من مختلف شرائح المجتمع المدني، وتميز تصنيفات الفروع القومية في التقارير السنوية للمنظمة بين ثلاثة أشكال الفروع التي أقرها رسميا مجلس إدارة منظمة الشفافية، وتلك التي هي قيد الإنشاء،[٤٥] والدول التي لمنظمة الشفافية الدولية صلة وصل معها، لكنها لا تتمتع بالقاعدة الكافية لإنشاء فرع خاص بها، كما يشير تنوع الأشخاص المشاركين في تشكيل فروعها الوطنية، إلى أن المنظمة تسير وفقا للطلب المعبر عن المصالح المحلية، مع إدراك حجم حاجاتها وإمكاناتها، كما تعرض إرشادات الفروع القومية لمبدأين مقيدين للعمل: القيد الأول هو ضمان الحيادية وعدم الانحياز لأي طرف سياسي، وبالتالي عدم تضمن المراتب القيادية في الفرع الوطني الأعضاء بارزين في المعارضة أو الحزب السياسي الحاكم، والقيد الثاني هو عدم التحقيق في مزاعم الفساد الفردية، وقد أتاح هذا التوازن بين الإرشادات الصارمة والاستقلالية اللامركزية الفرصة أمام الفروع القومية لابتكار مجموعة واسعة النطاق من الاستراتيجيات الفاعلة ضمن ثقافاتها المحددة، وقد ضمت الاستراتيجيات:[٤٦]

- إنشاء مسرح جوال لنقل رسائل مكافحة الفساد إلى المناطق الدينية، كما يفعل الفرع الأوغندي.
- تنظيم ورشات العمل حول الاستقامة القومية والمشاركة فيها، كما تفعل الفروع الهندية، الماليزية.....
- تكييف كتاب المصدر الخاص بمنظمة الشفافية حول أنظمة الاستقامة القومية مع الظروف والاجتهادات المحلية، كما هي الحال في الفروع الأمريكية اللاتينية وفي أوغندة.
- تنظيم إحصاءات عن الاستقامة القومية ونشر النتائج، كما هي الحال في بنغلادش والدانمارك وتنزانيا.....

[٤٤] علي الصاوي، دور المجالس العربية في محاربة الفساد، المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد ، الدورة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، ص٢٠ وما بعدها.

[٤٥] سمر عادل حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

[٤٦] عزه محمد حجازي شحاته أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية الملتقى الدولي الرابع بعنوان "الجريمة في الاقتصاد الوطن العربي- من منظور الاقتصاد الاجتماعي جامعة الوادي، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٢٠.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

- تأمين برامج التدريب للصحافيين المحققين لتعزيز دور وسائل الإعلام في احتواء الفساد، كما في روسيا...
- إجراء الحملات لدفع السياسيين البارزين إلى توقيع تعهدات محددة لمكافحة الفساد خلال فترات الانتخاب واعتماد آليات متابعة ضمنية، كما في الأرجنتين وبابوا غينيا الجديدة وتنزانيا.[٤٧]
- الترويج لحملة وطنية لطلاب المدارس لكتابة مواضيع عن آليات الرشوة والغش، كما في الأرجنتين."

كل هذا يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالدعوة إلى الشفافية والمساءلة من النواب المنتخبين بما يمثل خطوة هامة نحو الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى ديمقراطية المشاركة، وإذا كانت الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية في الدول المتطورة، تميل إلى التركيز على محاربة الفساد المتخطي للحدود القومية، فإن نظيرتها في الدول النامية تميل إلى محاربة الفساد على المستويين القومي والمحلي.

و. تعزيز الإرادة السياسية لمواجهة الفساد

من خلال توفير الدعم لإرادة الإصلاح، من مختلف القوى الرسمية والمجتمعية، ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تمثل هيئات الرقابة الرسمية وقادتها مصدر دعم وتأييد مهمين – بحكم المنصب للقادة السياسيين الذين تتوفر لديهم إرادة الإصلاح بالإضافة إلى دعم الجمهور، على أن وجود إرادة للإصلاح وتوفر المصلحين، لا يعني أن الإصلاح قد أصبح عملية قائمة بذاتها، فالإصلاح عملية مستمرة وطويلة المدى، وتتطلب مشاركة أكبر من الجمهور والقيادة السياسية.[٤٨]

الخاتمة

ان للفساد الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى التي يخلفها على مجموعة واسعة من المصالح، فالفساد يقوض الحكومة الجيدة، ويشوه السياسة العامة بشكل جوهري، ويؤدي إلى سوء توزيع الموارد ويؤذي القطاع الخاص ويضر بالفقراء على وجه التحديد قبل ظهور منظمة الشفافية الدولية سجل تقدم ضئيل في محاربة الفساد، سواء على المستويات الوطنية المحلية، أو العالمية، كما أن المؤسسات الدولية الحكومية مثل البنك الدولي الذي ورغم اقتناعه بان الفساد هو السبب والمعطى الأساسي لفشل كل بعد من أبعاد الحكم الراشد: المتمثلة في إدارة القطاع الخاص، والمساءلة والإطار القانوني للتنمية المعلومات والشفافية، إلا أن القسم القانوني في البنك الدولي أبدى معارضة شديدة لتطوير جدول أعمال لمكافحة الفساد بداية تسعينات القرن الماضي معتبرا أن ميثاق تأسيس البنك الدولي، يمنعه من التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، وبالتالي فان الفساد يتخطى صلاحيات البنك القانونية، وفي ظل هذه الظروف، نشأت منظمة الشفافية الدولية لتبني خيار مكافحة الفساد كخيار استراتيجي لترشيد الحكم على المستوى العالمي والمحلي.

المصادر

١. احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية: اشكالية البحث والقياس في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للاصلاح السياسي والاقتصادي في الاقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦ .

٢. أحمد محمود نهار أبوسويلم ، مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠١٠ .

٣. آن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. تر تانيا بشارة، دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت الكويت، ٢٠٠٥.

٤. أيثار عبود كاظم الفتلي ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP): إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،١٩٩٧، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦. البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم، الصراع والأمن والتنمية ، واشنطن ، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة العربية ،٢٠١١، مصر.

٧. جاسم محمد الذهبي، التطور الاداري: مداخل ونظريات ـ عمليات واستراتيجيات، جامعة بغداد، ٢٠٠١ .

٨. حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩ نوفمبر ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٩. حسين جابر عبد الحميد الخاقاني ، الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ .

١٠. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

١١. حيدر نعمة بخيت ، الحكم الصالح في العراق (دراسة في بناء الدولة) بحث في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢٨) السنة التاسعة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩.

١٢. دارون اسيموجلو وجيس ... روبنسون، لماذا تفشل الأمم اصول السلطة والازدهار والفقر ، ترجمة: بدران حامد ، الدار الدولية للاستثمار والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

١٣. راجع المجلس التشريعي المنتخب، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، منظمة الشفافية الدولية .

١٤. رضوان محمود المجالي، الحكم الرشيد في الأردن: قراءة في مؤشرات مكافحة الفساد، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٨ ، العدد ٢٠١٣،١٢٤،.

١٥. سمر عادل حسين ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السابع ، ٢٠١٤ ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته .

[٤٧] المصدر نفسه، ص٢٢

[٤٨] أيثار عبود كاظم الفتلي ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص٩٨.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005

١٦. سمر عادل حسين، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع ، ٢٠١٤ ، الفساد الإداري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته .
١٧. شيماء عادل فاضل، على طارق جاسم ، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية، العدد ١٢ ، ٢٠١٨ ، دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مكافحة الفساد المالي والإداري.
١٨. صندوق النقد الدولي ، اصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى ، سلسة إدارات صندوق النقد الدولي،٢٠٢١، الرقم ٢٠/١ واشنطن: إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى.
١٩. عادل جار الله معزب، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية برلين : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٠ .
٢٠. عاصم علي حسن الشرفي، اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، مجلة اشراقات تنموية، العدد ٢٦ ،، ٢٠٢١ .
٢١. عبد القادر حسين ، محاضرات في الحكم الرشيد ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابو بكر بلقايد ، الجزائر ، ٢٠٢٠.
٢٢. عربي محمد، الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة مقارنة مع فلندا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، المجلد (١)، العدد (٢٨)، ٢٠١٧ .
٢٣. عزه محمد حجازي شحاته أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية الملتقى الدولي الرابع بعنوان "الجريمة في الاقتصاد الوطن العربي- من منظور الاقتصاد الاجتماعي جامعة الوادي، نوفمبر ٢٠١٣.
٢٤. علي الصاوي، دور المجالس العربية في محاربة الفساد، المنظمة العالمية للبرلمانين ضد الفساد ، الدورة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.
٢٥. علي عبد الحسين حميد العامري، دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الاداري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٠.
٢٦. عماد الشيخ داود عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب .٢٠٠٣ .
٢٧. فوزي حسين محمد، الفساد الاداري: اسبابه، نتائجه ومعالجاته في الفساد الاداري: أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ندوة قسم الدراسات القانونية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩ .
٢٨. ليلى البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الحكم الرشيد والتنمية في القاهرة ٢٠٠٣ .
٢٩. المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، العدد (١٧٣)، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، ٢٠٠٠ .
٣٠. معن ثابت عارف وهاشم محمد سعيد رشيد، معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤) مجلد (٣)، العدد (١)، بحث منشور في مجلة جامعة التنمية البشرية، اذار ٢٠١٧.
٣١. منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المراز اللبناني للدراسات، بيروت، بدون سنة نشر.
٣٢. نبيل البابلي ، الحكم الرشيد (الابعاد والمعايير والمتطلبات المعهد المصري للدراسات ، تقارير سياسية، ٢٠١٨.
٣٣. نجلاء مهدي محسن ، دور احكام العدالة الانتقالية في تحقيق الحكم الرشيد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة تكريت، المجلد ٦ ، العدد ٢،٢٠٢١.
٣٤. الهام سهل عبد الله، العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الاداري مجلة زانست العلمية ، الجامعة اللبنانية الفرنسية ، مجلد (٤)، العدد (٢)، ٢٠١٩ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1005